رغم وقوع أوروبا تحت ضغط تباطؤ النمو

«الوطني للاستثمار»: الأسواق العالمية سجلت أداء إيجابيا في ديسمبر

قال تقرير اقتصادي متخصص ان معظم الأسواق العالمية سجلت اداء ايجابيا في شهر ديسمبر الماضي وكان السوق الياباني افضل الأسواق اداء بارتفاع نسبته 3ر5 في المئة واعتمد هذا الارتفاع في المقام الأول على توقعات التسهيلات النقدية الكبيرة من جانب الحكومة اليابانية الجديدة.

وأضاف تقرير شركة «الوطني للاستثمار» ان الاسواق الناشئة بما فيها البرازيل وروسيا والهند والصين حققت ارتفاعا نسبته 5 في المئة على خلفية التطلعات الى اصلاحات اقتصادية جديدة من جانب الحكومات واحتمالات زيادة الانفاق الاستهلاكي وتجدد التركيز على التسهيل النقدي.

واوضح انه برغم استمرار وقوع أوروبا تحت ضغط تباطؤ النمو وانخفاض الطلب المستقبلي الا أن نظرة المستثمرين «اتسمت بالتفاؤل مع اعتماد حزمة مساعدة اليونان من قبل البرلمان الألماني بالاضافة الى انخفاض توقعات خروج اليونان من منطقة اليورو ما ساعد أوروبا في تحقيق أرباح نسبتها 3 في المئة».

وبالنسبة الى أسواق الأمريكتين ذكر التقرير انها كانت ثابتة نسبيا عند 3ر1 في المئة على خلفية القلق بشأن سيناريو الهاوية المالية مبينا ان اسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي وأسواق الشرق الأوسط وشمالي افريقيا تأثرت ايجابا بالأحداث العالمية في ديسمبر 2012 «ومع ذلك فإن الضبابية الجيوسياسية اضافة الى غياب العوامل المحفزة على المستويين المحلي والاقليمي ادت الى تراجع اداء الأسواق بالمقارنة مع الأسواق العالمية».

وأشار الى أن نسبة الارتفاع الذي حققته أسواق منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في شهر ديسمبر بلغت 8ر1 و 5ر2 في المئة على الترتيب.

وقال تقرير «الوطني للاستثمار» ان أسواق الأسهم العالمية حققت اداء جيدا في عام 2012 برغم ان الأسواق كانت متقلبة نظرا الى عدة عوامل منها هشاشة الأوضاع الاقتصادية وازمة التحفيز وخطط التقشف والخوف من خروج اليونان من منطقة اليورو اضافة الى تغير المشهد السياسي في الصين واليابان وسياسات التوسع في الأسواق الناشئة وارتفاع أسعار النفط والقلق بشأن الهاوية المالية في الولايات المتحدة.

وذكر ان المانيا نجحت في الاشهر التسعة الاولى من 2012 في تحقيق نمو ايجابي للناتج المحلي الاجمالي برغم انخفاض نسبة ذلك النمو كما يمكن ارجاع النشاط الذي شهدته اليونان في الفترة الأخيرة بعد الركود الى الدعم الذي تلقته اليونان من المانيا والبنك المركزي الأوروبي في البرنامج الثاني للانقاذ من الأزمة المالية وتراجع المخاوف من خروجها من منطقة اليورو. وقال ان الأسواق الناشئة وأسواق البرازيل وروسيا والهند والصين تمكنت من اقفال العام بعوائد جيدة جدا بلغت 6ر18 و 9ر14 في المئة على الترتيب.

وذكر انه برغم تأثير مخاوف النمو لأسواق الدول المتقدمة على الأسواق الناشئة الكبير الا ان قوة وتحسن الاساسيات الاقتصادية المحلية لهذه الدول وتوقعات الاصلاحات والسيطرة على التضخم خففت من تلك المخاوف.

وبين التقرير ان الاسواق الناشئة كانت شديدة التقلب خلال العام الماضي حيث ارتفع مؤشر البرازيل وروسيا والهند والصين بنسبة 8ر21 في المئة في الفترة ما بين يناير ومطلع مارس 2012 وانخفض بنسبة 22 في المئة في الفترة ما بين مارس ومطلع يونيو 2012 قبل ان يعود الى الارتفاع بنسبة 9ر20 في المئة في الفترة ما بين يونيو الى ديسمبر 2012.

وأشار الى أن أسواق الأمريكتين حققا نموا جيدا بلغت نسبته 2ر15 في المئة في عام 2012 وشهد مؤشر «ام.اس.سي.اي» للأمريكتين تقلبا خلال العام الماضي الا ان الأسواق عاودت نشاطها بعد ركود في الفترة الأخيرة عقب النشاط الذي ازدهر اثر الانتخابات الأمريكية.

وقال ان اليابان سجلت عائدا بلغت نسبته 4ر8 في المئة لسنة 2012 بدعم من ضعف الين ما ادى الى دعم الأسهم اليابانية خلال العام وكان للضعف العالمي تأثير سلبي على اليابان الا ان نظرة المستثمرين تشهد تحسنا بسبب توقعات الاصلاح والمبادرات السياسية التي تنوي القيام بها الحكومة الجديدة.

ولفت الى تأثر أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بما في ذلك أسواق منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بالأحداث العالمية والمحلية ما أدى الى تراجع اداء الأسواق بالمقارنة مع الأسواق العالمية.

وذكر ان ارتفاع مستوى التقلبات نظرا الى المخاوف الجيوسياسية والضبابية السياسية والانخفاض النسبي في مستوى الانفاق على البنية التحتية في بعض اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وعودة السوق العقاري في الامارات والاعلان عن مشاريع عقارية ضخمة جديدة والانتخابات في الكويت ومصر شكلت جميعها أسبابا مؤثرة في تراجع الاسواق.

وأشار الى أن اسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وكذلك أسواق منطقة دول مجلس التعاون الخليجي انهت أسواقها في عام 2012 بعوائد ايجابية بلغت نسبتها 9.8 و 6.4 في المئة على الترتيب.

أداء ايجابي للأسواق العالمية

■ نظرة المستثمرين اتسمت بالتفاؤل مع اعتماد حزمة مساعدات لليونان

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 107.22 دولارات

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 64 سنتا في تعاملات الثلاثاء ليستقر عند مستوى 107.22 دولارات للبرميل مقارنة بـ106.58 دولارات للبرميل في تداولات يوم الاثنين الماضي.

وتضافرت مجموعة من العوامل لدفع أسعار النفط الى الارتفاع في تداولات الامس بما فيها الخام الكويتي حيث اظهر تقرير وكالة الطاقة الامريكية تراجع مخزونات الخام بصورة فاقت التوقعات في الاسبوع الماضي اذ تراجع بنحو 11.1 مليون برميل.

كما ساهمت بيانات العمالة الامريكية في اعطاء مؤشر ايجابي عن الاقتصاد الاكبر في استهلاك الطاقة عالميا حيث تمكنت من اضافة نحو 155 الف وظيفة جديدة خلال شهر ديسمبر الماضي في أحدث بيانات للعمالة في دعم اسعار النفط اضافة الى البيانات الصادرة عن الاقتصاد الصيني وتوسع الصناعات التحويلية في ثاني اكبر مستهلك للطاقة في العالم.

البورصة القطرية تغلق على ارتفاع 37 نقطة

الدوحة - «كونا» - اقفلت بورصة قطر في تعاملات امس على ارتفاع 37 نقطة ليستقر مؤشرها عند مستوى 8693 نقطة.

وساهم في هذا الارتفاع معظم قطاعات السوق في حين بلغ حجم التداول 4.5 ملايين سهم وصلت قيمتها الى 214.2 مليون ريال قطري نفذت من خلال 3361 صفقة.

وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت أسهمها في تداولات اليوم 22 شركة قابلها انخفاض 17 شركة فيما حافظت شركتان على اغلاقهما السابق.

..والعمانية تغلق على ارتفاع 22 نقطة

مسقط - «كونا» - ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط للاوراق المالية امس 22 نقطة ليقفل على 5800 نقطة.

وبلغت قيمة التداول في سوق مسقط للاوراق المالية ستة ملايين و 26 الفا و845 ريالا عمانيا «الريال العماني يساوي 6ر2 دولار» بينما بلغ عدد الصفقات 1912 صفقة.

وبالنظر الى اداء الشركات في السوق العماني فان اكبر الشركات ارتفاعا هي الصفاء للاغذية واعلاف ظفار والمطاحن العمانية والخليجية للاستثمار ومطاحن صلالة.

بينما الشركات الاكثر انخفاضا في السوق هي «اتش اس بي سي عمان» والخدمات المالية وجلفار الهندسية وبنك ظفار والجزيرة للخدمات.

وتم التداول اليوم باسهم 49 شركة ارتفعت اسعار 25 شركة منها وانخفضت اسعار خمس شركات فيما احتفظت بقية الشركات باسعار اقفالاتها السابقة.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بالربع الرابع

كشفت البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء الأوروبي «يوروستات»، امس الأربعاء، عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو في الربع الرابع من العام المنصرم 2012.

وبلغت نسبة التراجع نحو 0.1 في المئة وهي نفس النسبة التي تراجع بها الناتج المحلي في الربع الثالث من نفس العام، وجاء التراجع متماشيا مع توقعات الخبراء.

تراجع العجز في الميزان التجاري البريطاني خلال نوفمبر

اظهرت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات البريطاني، امس الأربعاء، انخفاضا في العجز التجاري خلال شهر نوفمبر الماضي ليصبح نحو 3.466 مليار جنيه إسترليني، مقارنة مع 3.729 مليارات جنيه إسترليني في أكتوبر من نفس العام.

وكشفت البيانات أيضا عن تراجع العجز التجاري مع الدول غير الأوربية إلى 4.519 مليارات جنيه إسترليني في نوفمبر، مقارنة مع 4.502 مليارات إسترليني في أكتوبر.

وتتجه الأنظار غدا إلى محضر اجتماع بنك إنجلترا المركزي للوقوف على أسعار الفائدة، والتي يتوقع الخبراء أن تبقى عند مستوياتها دون تغيير يذكر.

المنتدى الاقتصادى: 150 خطراً يهدد العالم

تم يقدم التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي حول الأخطار التي تهدد العالم صورة مطمئنة للعام الذي بدأ للتو، فمن بين الأخطار التي يعددها التقرير هناك الاقتصاد الضعيف وتزايد الفجوات الاجتماعية، وقوة شبكة الإنترنت القادرة على نشر أية معلومات في أي مجال خلال دقائق معدودة، إلى جانب التغيرات المناخية والتقلبات الجوية.

ينطلق التقرير السنوي من استطلاع شارك فيه 1000 من الخبراء والاقتصاديين أبدوا من التشاؤم حول ما ينتظر عالمنا خلال العقد القادم ما يفوق تقييمهم للمخاطر العام الماضي. وعن هذا التشاؤم.

قال المدير العام للمنتدى الاقتصادي العالمي لي هويل «تعكس هذه الظاهرة فقدان العالم الصناعي الثقة في الحكومات وقدرتها على إدارة الأزمات». ويأتي التفاوت الاجتماعي في طليعة الأخطار المثيرة للمخاوف وما يصاحبه من ارتفاع الديون العامة بشكل لا يمكن تحمله. هذا وسيعرض التقرير السنوي خلال انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس من 23 حتى 27 من الشهر الجاري متضمنا قائمة من 150 خطرا عالميا من بينها الأخطار البيئية، وفي مقدمتها تزايد غازات الاحتباس والظواهر الطبيعية المدمرة مثل الأعاصير والفيضانات والعواصف، او انهيار النظام الصحي العالمي بسبب مقاومة البكتيريا المتزايدة للمضادات الحيوية، ما يعني ارتفاع خطر الأوبئة..وفقا لما ذكرته وكالة انباء الشرق الأوسط. و يشير التقرير انطلاقا من استطلاع الخبراء إلى مخاطر أخرى لا تبدو واضحة للجميع مثل خطر المبالغة في قدرات الاكتشافات العلمية ما يخلق «شعورا زائفا بالاطمئنان» في ما يتعلق بمواجهة الأمراض.

«منشآت» توزع 10 في المئة نقداً عن السنة الثانية لمشروع «بكة»

شعار شركة منشآت للمشاريع العقارية

أعلنت شركة منشآت للمشاريع العقارية عن توزيع 10 في المئة نقدا على المستثمرين في شركة محاصة « بكة »، وذلك للسنة الثانية على التوالي، حيث قامت بتوزيع 7.5 في المئة نقداً على المستثمرين العام الماضي، الأمر الذي يؤكد أن هناك نموا سنوياً ومتواصلا في المشروع رغم الظروف الاقتصادية الصعبة خلال الفترة الماضية.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي صادر عنها أن هذه التوزيعات التي قامت الشركة بتوزيعها على المستثمرين في مشروع برج بكة منذ أيام تمثل الدفعة الثانية التي توزع من عقد إيجار المشروع الذي تم تأجيره لمدة خمس سنوات، بدءاً من عام 2010 الى 2015.

يذكر ان المملكة العربية السعودية تمتلك في الوقت الحالي نحو 53.000 غرفة فندقية ذات علامة تجارية تستحوذ مكة المكرمة والمدينة المنورة على نحو 32.000 غرفة منها.

وقد استضافت المملكة عام 2011 نحو 15.4 مليون زائر أجنبي منهم 10.6 ملايين حاج ومعتمر، ومن خلال تخطيط حكومة المملكة بزيادة عدد الحجاج نجد ان النمو بعدد الزوار في ارتفاع مما يشكل نظرة ايجابية للقطاع الفندقي في المملكة حيث زاد دخل الفنادق خلال 2011 و الربع الثاني من 2012 بسبب ارتفاع اسعار التأجير بمقدار 23 في المئة تقريبا، والذي يعكس مقدار الطلب على فنادق مدينة مكة المكرمة.

المعوقات لاتزال قائمة أمام «الإصلاحات»

«ضمان الاستثمار»: 4 تريليونات دولار إنفاق استثماري متوقع في الدول العربية خلال 6 سنوات

أكدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات «ضمان» أن الدول العربية واصلت تكثيف جهودها في مجال تحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال وذلك لرفع معدلات الاستثمار الإجمالية في المنطقة بما فيها الاستثمارات الأجنبية الواردة من الخارج و الاستثمارات العربية البينية.

وأشارت المؤسسة في افتتاحية نشرتها الفصلية « ضمان الاستثمار» أن وتيرة الإصلاح التشريعي والإجرائي تسارعت من قبل حكومات المنطقة وخصوصا خلال السنوات الأربع الأخيرة حيث طبقت نحو 132 إصلاحا سهلت ممارسة أنشطة الأعمال في مختلف المجالات شملت بالخصوص: تأسيس الشركات، واستخراج التراخيص، وإنفاذ العقود، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان المصرفي، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وحماية المستثمرين.

وأوضحت النشرة أنه ونتيجة للتطورات والأحداث والمستجدات السياسية التي شهدتها الدول العربية منذ بداية عام 2011 وحتى الآن فقد اتسم أداء دول المنطقة بالتباين وفق ما ورد في آخر تقرير لبيئة أداء الأعمال لعام 2013، الذي يرصد أداء 185 دولة حول العالم منها 19 دولة عربية خلال الفترة من يونيو 2011 إلى يونيو 2012. حيث تحسن ترتيب 3 دول عربية هي السعودية والإمارات ومصر واستقر ترتيب 4 دول عربية وتراجع ترتيب 12 دولة.

وبمقارنة أداء الدول العربية معبرا عنه بمتوسط المؤشرات الفرعية بأداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لكل مؤشر على حده يمكن القول أن هناك العديد من المجالات التي تحتاج إلى إصلاحات عاجلة وخصوصا فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري وتكلفة تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء والمرافق والحصول على الائتمان وعدد مرات دفع الضرائب وتكلفة ومدة إغلاق النشاط واسترداد الأموال.

وكشفت المؤسسة في نشرتها الفصلية عن أنه لازالت هناك معوقات قائمة، يتطلب معالجتها وذلك عن طريق مجموعة من الإصلاحات في المجالات المتصلة ببيئة أداء الأعمال، وعلى أربعة مستويات رئيسية هي:

أولا: على مستوى الشراكة الدولية والعربية: يجب تعزيز التعاون العربي والدولي عبر الاستمرار في بناء الشراكات والتكتلات، إبرام المزيد من الترتيبات الدولية والإقليمية وخصوصا في مجال الاستثمار، تعزيز الاستفادة من قدرات مؤسسات التمويل العربية، وتشجيع الشركات عبر القومية العربية.

ثانيا: على مستوى الإصلاحات التشريعية: وذلك من خلال تحديث وتطوير التشريعات، تحقيق العدالة، إصلاح النظام القضائي، تقوية سلطة إنفاذ القانون، الحد من تدخل المؤسسات العسكرية، تعزيز الديمقراطية والشفافية والانتقال السلمي للسلطة، كفالة الاستقرار والأمن، وجودة العلاقات الخارجية.

ثالثا: على مستوى السياسات الاقتصادية: عبر تطوير البنى التحتية، ضبط السياسات الاقتصادية الداخلية وتنويع الاقتصاد، تحسين الأداء الخارجي وخصوصا الميزان التجاري وميزان المدفوعات، تشجيع القطاع الخاص ومنحه الدعم والتمويل اللازمين للاستثمار، تشجيع الاقتصاد الجديد ونقل التكنولوجيا، وتحسين دقة الإحصاءات ونطاق تغطيتها لمختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: على مستوى بيئة أداء الأعمال: وذلك عبر تقليص وتبسيط ودمج إجراءات تعامل الشركات وخفض زمن وكلفة تلك التعاملات على أن تكون تحت مظلة جهة وحيدة، مع التوسع في إنجاز المعاملات إلكترونيا في كافة المراحل بداية من تأسيس المشروع واستخراج التراخيص والحصول على الائتمان وتوظيف العاملين والتعامل مع سلطات المنافذ والجمارك والضرائب وغيرها.

وأشارت المؤسسة إلى أنها تسعى من وراء إنشاء قاعدة البيانات وتحليل وضع الدول العربية إلى رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة وإلى تزويد صانعي القرار بتوصيف دقيق وعملي لكيفية تحسين بيئة أداء الأعمال وبالتالي مناخ الاستثمار، خصوصا وأن مبادرة المؤسسة قد لاقت استحسان العديد من الحكومات وتنظيمات الأعمال والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية.

وشددت على أن مجمل الإجراءات والإصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة أداء الأعمال هي بمنزلة المدخل الأساسي لتعزيز الاستثمارات لتسهم في مواجهة العديد من التحديات الضخمة التي تواجه دول المنطقة على اختلاف مستوياتها ومن أهمها قضايا البطالة والفقر، حيث تشير تقديرات المؤسسة إلى أن الاستثمارات الإجمالية الحكومية والخاصة في الدول العربية المتوقعة خلال السنوات الست ما بين عامي «2012-2017» تقدر بنحو 4 تريليونات دولار متوقع أن يساهم القطاع الخاص بحوالي 60 في المئة منها، لتساعد تلك الاستثمارات في توفير ما بين 30 إلى 36 مليون فرصة عمل خلال نفس الفترة.

انتعاش متوقع للاستثمارات العربية

الحكومة المصرية توقع اتفاقية مرابحة مع «المؤسسة الدولية الإسلامية» بـ 265 مليون دولار

شهد الدكتور هشام قنديل، رئيس مجلس الوزراء المصري، صباح امس، التوقيع النهائي على ثاني اتفاقية مرابحة لعملية تمويل بقيمة 265 مليون دولار بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، عضو مجموعة البنك الاسلامي للتنمية والهيئة العامة للبترول، وهو ما يرفع قيمة التمويل الذي قدمته المؤسسة لهيئة البترول منذ أول أكتوبر الماضي لنحو نصف مليار دولار.

وقال المرسي حجازي، وزير المالية، إن التمويل الجديد جزء من اتفاقيات إطارية بقيمة مليارين و200 مليون دولار وقعت عام 2012 بين الحكومة المصرية والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، وذلك بهدف المساهمة في توفير السلع الأساسية والإستراتيجية للمواطنين خاصة منتجات البترول والقمح والسلع الغذائية الأخرى، مشيرا إلى أن هناك مشاورات مع البنك الإسلامي للتوقيع على عدد من الاتفاقيات الجديدة لحصول مصر على تمويل ميسر ومساعدات من البنك، لاستخدامها في تمويل مشروعات البنية التحتية.

وأوضح وزير المالية بأن هذه التمويلات إنما تؤكد ثقة المؤسسات الدولية والإقليمية في سلامة الاقتصاد المصري وقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة.. حسبما ذكر موقع اليوم السابع.

من جانبه أكد الدكتور وليد الوهيب الرئيس التنفيذي دعم المؤسسة الكامل لجهود الحكومة المصرية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لصالح الشعب المصري، مشيرا إلى ثقة مجموعة البنك الإسلامي في قدرة الاقتصاد المصري والحكومة على الوفاء بالتزاماتهما المالية.

وأضاف أن المؤسسة الدولية الإسلامية ترتبط حاليا مع مصر باتفاقيتين إطاريتين الأولى وقعت في 8 مارس الماضي بقيمة مليار و200 مليون دولار تمويل ميسر لهيئتي البترول والسلع التموينية بمصر بقيمة 600 مليون دولار لكل منهما تصرف على ثلاث شرائح بقيمة 200 مليون في العام، مشيرا إلى أن هيئة البترول استخدمت الشريحة الأولى من هذا التمويل.

وقع الاتفاق رئيس الهيئة العامة للبترول والدكتور وليد الوهيب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ويمثل هذا المبلغ الشريحة الثانية من الاتفاقية الإطارية التي وقعت في أول يوليو الماضي بقيمة مليار دولار بين مصر والمؤسسة الدولية الإسلامية.

حضر التوقيع الدكتور المرسي حجازي، وزير المالية والمهندس أسامة كمال وزير البترول والثروة المعدنية والدكتور اشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي والدكتور وليد الوهيب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية، وزينهم زهران المدير التنفيذي للبنك الاسلامي للتنمية.